

تعتبر مسألة الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك من أولويات السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية بالنظر لدورها في الحفاظ على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي عكاس ذلك على التنمية الاقتصادية للبلاد وتداعياته على الوضع الداخلي وحتى الدور الإقليمي والدولي للجزائر من خلال تقوية الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات الخارجية، وفي سبيل ذلك وضع المشرع الجازيري منظومة قانونية لتوفير الحماية اللازمة للقدرة الشرائية للمستهلك بما يضمن له مستوى معيشي مقبول يحقق العيش الكريم، غير أن التساؤل يبقى مطروحا حول المدى تحقق متطلبات التنمية المستدامة. سيما في مجال الصناعات والمنتجات المتطورة على نحو متزايد والمعروفة بتعقيدها. ولرسم